

العمل ترفع مقترحاً رسمياً لزيادة رواتب العمال المتقاعدين



رفعت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،اليوم الإثنين، مقترحاً لزيادة راتب العمال المتقاعدين إلى 450 ألف دينار.

و قالت مدير عام دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خلود الجابري للوكالة الرسمية، إن: "هناك ضمانات قانونية لحقوق العمال وهناك قانون آخر قيد الإنجاز"، مبينة أن "القانون لا يقتصر على رواتب المتقاعدين العمال، وإنما هناك حقوق خاصة بالعمال المسجلين بالضمان الاجتماعي".

واشارت الى أن "العمال غير المسجلين بالضمان عند تعرضهم لأي حادث سيضيع حقهم وحق أسرهم، لكونهم غير مسجلين"، مؤكدة ان "العامل إذا تعرض لحادث وهو مسجل في دائرة الضمان الاجتماعي للعمال وأن كان لمدة يوم واحد فإنه يأخذ حقوقه حسب نسبة العجز إن كان دائماً أو وقتياً، وهذا ما تفرره اللجنة الطبية والفحص الطبي".

ولفتت الى أن "الحد الأدنى للراتب أثناء الخدمة سوف يحكم الراتب التقاعدي وهذا من ضمن القرار لمجلس العمل"، مبيّنة أن "الحد الأدنى 350 ألف دينار وتم اعتماد حاليا آلية جديدة لاحتساب التقاعد الأدنى من 400 أو 450 ألف وتم رفع هذا القرار لمجلس الوزراء بانتظار المصادقة عليه".

وأكدت، أن "الوزراء السابقين أسهموا في زيادة عدد العمال المشمولين بالضمان ضمن الزيارات التفتيشية لشمول العمال"، مشيرة الى أن "عدد المشمولين كان في العام 2019 بنحو 254 ألف عامل وحاليا ما يقرب من 600 ألف عامل، هؤلاء تم شمولهم حسب تقارير الشمول الجديد".
ونوهت بأن "هناك شكاوى عديدة تم رفعها من دائرة الضمان حاليا منذ 2019 على جامعات أهلية وشركات كبرى ومدارس أهلية وهناك قضايا أخذنا المبالغ بـ 5 أضعاف وهذه رسالة للشركات غير الملتزمة".

وبشأن دخول العمالة الأجنبية قالت حيران، إن "مجلس الوزراء شكل لجنة مستشارين بشأن تسهيل دخول العمالة الأجنبية وكان لنا شرط بدخول 50% والمرحلة الأولى كانت في مصرفى كربلاء وتم الشمول " مؤكدة، أن "الكل متهم بالدخول غير الشرعي للعمالة الأجنبية".

وشددت على ضرورة أن يكون العامل مسجلاً ضمن قاعدة البيانات وإذا توفي أو تعرض لحادث سيكون له راتب ضمان وله حقوق تدفع من قبل الشركة ومن قبلنا وإذا كان فيه عجز يكون له راتب مستمر.